

مادة ثانية

تلغى جميع القرارات السابقة بشأن اعتماد المواصفات الفنية والمواصفات الكويتية التي تتعارض مع هذا القرار.

مادة ثالثة

على كافة المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وزير التجارة والصناعة

وزير دولة لشئون الاتصالات

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة

عمر سعود عبد العزيز العمر

صدر في: ٥ ربيع الأول ١٤٤٦ هـ

الموافق: ٨ سبتمبر ٢٠٢٤ م

ملحق

قائمة تشمل المواصفة القياسية الكويتية التي تم تغيير الصفة القانونية لها إلى لائحة فنية كويتية (إلزامية)

قطاع مواصفات التشييد ومواد البناء

العنوان الإجمالي	TC
١	٦

mesferlaw.com

قرار وزاري رقم (2024/18)

بشأن تغيير الصفة القانونية للمواصفة القياسية

الكويتية "المواصفات الفنية لطوب البناء - الجزء ٤: الطوب الخرساني الخلوي" من مواصفة قياسية كويتية (اختيارية) إلى لائحة فنية كويتية (إلزامية)

وزير التجارة والصناعة

وزير دولة لشئون الاتصالات

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة

بعد الاطلاع،

- على القانون رقم 43 لسنة 1964 بشأن الاستيراد ولائحته التنفيذية.

- وعلى المرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1977 في شأن التوحيد القياسي.

- وعلى القانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة ولائحته التنفيذية المعدل بالقانون رقم (2009/22) بشأن الموافقة على (نظام) قانون التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي ولائحته التنفيذية.

- وعلى المرسوم رقم 191 لسنة 2015 في شأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة.

- وعلى اللائحة الداخلية المعتمدة من اللجنة الوزارية لشؤون التقىيس بتاريخ 14 نوفمبر 2019 والتي تحل محل النظام الأساسي لجنة التقىيس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- وعلى قرارات اللجنة الوزارية لشؤون التقىيس لدول مجلس التعاون في الاجتماع الثاني المنعقد بتاريخ 01 يوليو 2021 م.

- وعلى القرارات الوزارية ذات الصلة وخاصة باعتماد المواصفات الفنية والمواصفات القياسية الكويتية والمراد تحديتها بالمواصفات الفنية الواردة بالملحق المرفق بهذا القرار.

- وعلى قرار اللجنة العامة للتوحيد القياسي باجتماعه الحادي والسبعين المنعقد بتاريخ 10 ديسمبر 2023 م.

- وبناء على عرض مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف.

- وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

مادة أولى

تغيير الصفة القانونية لعدد (١) مواصفة قياسية كويتية (اختيارية) إلى لائحة فنية كويتية (إلزامية) المبينة تفصيلاً بملحق هذا القرار.